

## سياسة حماية الخصوصية في بنك إسرائيل

1. يستعرض هذا المستند سياسة حماية الخصوصية في بنك إسرائيل. وهو يفصّل الالتزامات المفروضة على العاملين والمديرين بهدف حماية خصوصية الأشخاص ذوي الشأن- الأشخاص الذين تتطرق المعلومات الشخصية<sup>1</sup> إليهم- معلومات يتم استلامها، حفظها، إدارتها أو نقلها بوسيلة مغناطيسية أو بصريّة، بنسخة مطبوعة أو شفهيًا.
2. المعلومات والمعرفة في بنك إسرائيل هي ثروة تمكّنه من تحقيق الأهداف المحددة في المادة 3(أ) من قانون بنك إسرائيل،<sup>2</sup> 2010، وأداء الوظائف المنصوص عليها في المادة 4 لنفس القانون<sup>3</sup>، وتقديم الخدمات وفقًا لأهدافه ووظائفه، واتخاذ القرارات ودعم أنشطته والحفاظ على مستوى عالٍ من المهنية. ومع ذلك، يقر بنك إسرائيل بأن المعلومات الشخصية تخص الشخص نفسه، وبالتالي فإنه يدير المعلومات الشخصية بصفته مؤتمناً من قبل الجمهور ولمصلحته.
3. يقر بنك إسرائيل بالمكانة الدستورية للحق في الخصوصية (المادة 7 من قانون أساس كرامة الانسان وحرّيته)، وهو يدرك أنه يتحمّل مسؤولية إدارة المعلومات التي يتلقاها أو ينتجها وحمايتها، بما في ذلك المعلومات الشخصية المحميّة بموجب قانون حماية الخصوصية 1981 (فيما يلي- "قانون حماية الخصوصية"). وبناءً عليه، يخصّص بنك إسرائيل موارد: إداريّة ومالية وغيرها- لتحمّل هذه المسؤولية.
4. حماية الخصوصية في بنك إسرائيل مطلوبة بموجب القانون، وهي تهدف إلى حماية الخصوصية وحقوق الانسان للأشخاص ذوي الشأن، التي يجمعها ويحفظها ويديرها البنك، ولموظفيه ولمزوّدي الخدمات. إنّ حظر المس بخصوصية حياة الانسان ورد أيضًا في القانون العبري في سياق العديد من القضايا. في هذا السياق، يمكن ذكر مقاطعة الحاخام غرشوم على مراجعة فحوى رسالة دون إذن الكاتب. ويمكن أيضًا التطرّق لنبوءة بلعام المذكورة في سفر العدد: "ورفع بلعام عينيه ورأى إسرائيل حالاً حسب أسباطه.. فنطق بمثله وقال.. ما أحسن خيامك يا يعقوب مساكنك يا إسرائيل"، ومدراش حكماننا رحمهم الله، بنفس السياق: "ما أحسن.. على رؤية مداخلهم، غير موجّه الواحد باتجاه الآخر"، كمصدر قانوني- قضائي لحظر المس والتدخّل بخصوصية الفرد.

<sup>1</sup> معلومات شخصية- كتعريف "معلومات" في المادة 7 لقانون حماية الخصوصية، 1981: "معطيات حول شخصية الانسان، وضعه الاجتماعي، خصوصيته، وضعه الصحي، وضعه الاقتصادي، تأهيله المهني، أرائه ومعتقداته". وسعت الأحكام القضائية التعريف وهو يشمل أيضًا: رقم بطاقة الهوية، معلومات بيومترية، معلومات مخفية الهوية. تشمل أنظمة حماية الخصوصية (أمن المعلومات) في تعريف "معلومات شخصية) أيضًا معطيات المكان، عادات الاستهلاك، معلومات جينية وغيرها.

<sup>2</sup> أهداف بنك إسرائيل: الحفاظ على استقرار الأسعار، دعم الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية للحكومة، ودعم استقرار النظام المالي وأنشطته المنتظمة.

<sup>3</sup> وظائف بنك إسرائيل: إدارة السياسة النقدية، الاحتفاظ باحتياطي العملة الأجنبية للبلاد وإدارته، دعم النشاط المنتظم لسوق العملة الأجنبية في إسرائيل، تقديم خدمات مصرفية للحكومة، تنظيم أنظمة الدفع والمقاصة في الجهاز الاقتصادي، إصدار العملة وتنظيم الجهاز النقدي في الجهاز الاقتصادي وتوجيهه، ومراقبة الجهاز المصرفي.

5. يحرص بنك إسرائيل على جمع وحفظ المعلومات الشخصية فقط المطلوبة لأداء وظائفه التي ينص عليها القانون، واستخدامها فقط لتحقيق أهدافه، ولغرض ذلك عليه التأكد:
- 5.1 بشكل عام، بنك إسرائيل لا يحتفظ بمعلومات لا تلزمه لتحقيق أهدافه وأداء وظائفه;
- 5.2 كل معلومة شخصية يجمعها بنك إسرائيل، تستخدم فقط للغرض الذي تم جمعها من أجله;
- 5.3 لا يستخدم أي موظف في بنك إسرائيل معلومات تصله في إطار وظيفته لتحقيق أهداف شخصية أو أهداف لا تتعلق بأداء وظيفته.
6. يدير بنك إسرائيل قواعد بيانات تشمل معلومات شخصية حساسة، معلومات شخصية واسعة النطاق أو معلومات شخصية تصل بشكل منهجي (مثل التقارير بحسب تعليمات الرقابة على البنوك). تضاف قائمة قواعد البيانات لتقرير المفوض على قانون حرية المعلومات، ويتم نشر هذا التقرير سنوياً على موقع الانترنت الخاص ببنك إسرائيل.
7. وفقاً لتعريف "مدير قاعدة بيانات" في قانون حماية الخصوصية، يعين بنك إسرائيل لكل قاعدة من قواعد البيانات مديراً، يكون موظفاً ملماً بتفاصيل المعلومات التي تشملها قاعدة البيانات، ومصادر المعلومات، واستخداماتها. ويوفر بنك إسرائيل لمديري قواعد البيانات كافة الشروط المطلوبة لأداء وظائفهم، بما في ذلك المساعدة المهنية والاستشارة القانونية والدعم التقني وكافة الموارد المطلوبة الأخرى.
8. من ضمن المبادئ الأساسية في قانون حماية الخصوصية مبدأ الموافقة - موافقة الشخص أو عدم موافقته على المس بخصوميته تعكس سلطته على نفسه والمعلومات المتعلقة به. يقوم بنك إسرائيل بجمع وإدارة معلومات شخصية، والتي يتم جمعها بموجب السلطة الممنوحة له وفقاً للقانون، أيضاً دون الحصول على موافقة الأشخاص ذوي الشأن. هذه الحقيقة تلزم بنك إسرائيل بالحرص الشديد على التصرف بحساسية وحذر فيما يتعلق بهذه المعلومات.
9. حماية الخصوصية في الثقافة التنظيمية- يتعهد بنك إسرائيل بأن يلزم جميع موظفيه بواجب حماية الخصوصية وسياسة حماية الخصوصية. يجتاز كل موظف في بنك إسرائيل ارشاداً ذي صلة عند استلامه الوظيفة، ويجتاز كذلك تدريبات دورية وفقاً لمتطلبات وظيفته. يستلم الموظفون في شبكات المعلومات ووظائفهم فقط بعد حصولهم على مصادقة الموثوقة من قبل مدير وحدة الأمن. في حال كانت هناك أطراف خارجية تعمل في بنك إسرائيل أو لصالحه ولديها إمكانية الوصول لمعلومات شخصية حساسة، فهي مطالبة أيضاً باجتياز اجراءات الملاءمة الأمنية والاستجواب المهني، من قبل مدير وحدة الأمن.
10. يجوز لبنك إسرائيل توثيق الاتصالات التي يجريها مع الجمهور في جميع وسائل الاتصال المتاحة (تسجيل المكالمات الهاتفية، حفظ رسائل البريد الإلكتروني، النماذج الرقمية وما إلى ذلك). ويتم التوثيق بهدف المتابعة ومعالجة التوجّه، كمرجع للمحادثة، للتأكد أن بنك إسرائيل يفي بالمتطلبات التي تسري عليه، وما إلى ذلك. معلومات كهذه تجمع بموافقة الأشخاص الذين تتطرق المعلومات إليهم، ويتم الحصول على الموافقة عند التواصل مع بنك إسرائيل. في مثل هذه الحالات، ليس هناك بالضرورة واجب قانوني لتقديم المعلومات، لكن بالطبع من أجل استيضاح التوجّه فإنّ بنك إسرائيل يحتاج إلى استخدام معلومات شخصية- يشمل تحويلها إلى أطراف ثالثة، بما في ذلك الجهة التي يتم تقديم الشكوى

ضدّها أو سلطات الدولة التي من شأنها المساعدة في المعالجة: لا يقوم بنك إسرائيل بأي استخدام آخر لهذه المعلومات.

11. يقوم بنك إسرائيل بتشغيل كاميرات حماية المعلومات وكاميرات مراقبة في مختلف المواقع، بما في ذلك الحيّز العام القريب من مكاتب البنك. وعند تشغيل الكاميرات، يحرص بنك إسرائيل على تطبيق الالتزامات التي ينص عليها قانون حماية الخصوصية وتوجيهات المسؤول عن قواعد البيانات، فيما يلي الالتزامات الرئيسية: الالتزام بإبلاغ الشخص الذي تجمع بشأنه المعلومات، حظر استخدام المعلومات لأي غرض يختلف عن الغرض الذي جمعت من أجله، الالتزام بمنح الأشخاص ذوي الشأن الحق بمعاينتها وتصليحها، الالتزام بالحفاظ على السريّة والتشديد على حماية المعلومات.

12. القوائم البريدية في موقع الانترنت- يتيح بنك إسرائيل للجمهور بالتسجيل عبر موقعه على الإنترنت لتلقي منشورات مختلفة (أسعار الصرف الرسمية، بيانات صحفية، أبحاث ومقالات، فرص عمل، مناقصات شراء وغيرها). تُستخدم عناوين البريد الإلكتروني هذه فقط لإرسال المنشورات التي يطلبها ذوي الشأن، ولا يقوم بنك إسرائيل بأي حال بتحويلها إلى أطراف ثالثة تجارية. بنك إسرائيل مخوّل بتحليل المعلومات لأغراض تتعلق بأمن المعلومات. يتم التسجيل بشكل مستقل (opt-in) ولا يوجد التزام قانوني بتوفير المعلومات - ولكن بالطبع يتعيّن على بنك إسرائيل استخدام عناوين البريد الإلكتروني لإرسال المنشورات. بشكل عام، لا يعرف بنك إسرائيل هوية المتلقين، ولكن إذا كانت هناك حاجة لحماية الموقع أو الاشتباه بإساءة استخدام منظومة التسجيل، فمن شأنه العمل على تحديد هويتهم. خيار إلغاء التسجيل (opt-out) متاح في أي وقت، لكن بنك إسرائيل يحتفظ بعناوين البريد الإلكتروني التي تمّ حذفها من القائمة البريدية حتى يتمكن من معالجة شكاوى محتملة تتعلق برسائل أرسلت قبل طلب الحذف.

13. يقترح بنك إسرائيل على مستخدمي موقع الانترنت الخاص به، التأكّد أنّهم يتصفحون الموقع الحقيقي وليس موقعًا منتحلًا- الانتباه إلى أنّهم يتصفحون الصفحة التي يبدأ عنوانها ب <https://> والذي يشير إلى تصفّح آمن- والامتناع عن تصفّح أي موقع عن طريق روابط ترسل عبر البريد الإلكتروني، حتى لو كان هناك انطباع بأنّ الرسالة مستعجلة والمرسل يعرّف عن نفسه كمندوب بنك إسرائيل. إضافةً إلى ذلك، يطلب بنك إسرائيل من جمهور المستخدمين عدم فتح رسائل بريد الكتروني والتي ترسل على أنّها من بنك إسرائيل الا أنّها مشبوهة: موضوع الرسالة غير معقول، صياغة الرسالة غير صحيحة أو تتضمن أخطاء إملائية، الرسالة تتضمن توجيهات إلى مواقع مشبوهة أو طلب لإدخال تفاصيل حساب البنك أو كلمات مرور أو أي معلومات سرية أو شخصية لا ينبغي إعطائها عبر الشبكة، وما إلى ذلك. بشكل عام، يجب التعامل بحذر شديد مع الرسائل التي تبدو مشبوهة، وما من بديل عن استخدام الفطرة السليمة. يتضمّن موقع الانترنت لبنك إسرائيل روابط لصفحات انترنت بمواقع خارجية لا تخضع لسياسة حماية الخصوصية الخاصة لبنك إسرائيل. لا يدير بنك إسرائيل المواقع الخارجية هذه وهو غير مسؤول عن حماية خصوصية متصفحها.

4.14 Cookies- لا ينتج موقع الانترنت التابع لبنك إسرائيل Cookies في أجهزة الحاسوب الخاصة بالمستخدمين.

15. الحق بمراجعة المعلومات وتصحيحها:

15.1. في حال طلب شخص مراجعة معلومات يحتفظ بها بنك إسرائيل بشأنه (باستثناء المعلومات الموجودة في مجمع معطيات الائتمان والذي أقيم بموجب قانون معطيات الائتمان<sup>5</sup>)، ينبغي عليه التوجّه إلى مفوض حماية الخصوصية في بنك إسرائيل (انظروا تفاصيل الاتصال في البند 19 فيما يلي)، من الممكن أن يطلب بنك إسرائيل من المتوجّه معلومات إضافية، من أجل فحص طلبه. ويمكن للمتوجّه أن يطلب من بنك إسرائيل الإجابة على الأسئلة التالية:

15.1.1. أيّة معلومات يمتلكها بنك إسرائيل بشأن المتوجّه؟

15.1.2. ما مصدر الصلاحية التي يمتلكها بنك إسرائيل لإدارة المعلومات<sup>6</sup>؟

15.1.3. لأيّة استخدامات يحتفظ بنك إسرائيل بالمعلومات؟

15.1.4. ما هو مصدر المعلومات؟

15.1.5. لأيّة فترة يحتفظ بنك إسرائيل بالمعلومات؟

15.1.6. من مخول بالاطلاع على المعلومات، ولمن (في حال وجد) يحوّل بنك إسرائيل المعلومات؟

15.2. يتيح بنك إسرائيل مراجعة المعلومات خلال فترة زمنية معقولة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الموضوع، إلا إذا كانت هناك تفسيرات مشروعة لمنع ذلك (على سبيل المثال: تقديم المعلومات قد يمس بخصوصية أشخاص آخرين؛ تقديم المعلومات مخالف للسرية التي يقتضها القانون<sup>7</sup>). في مثل هذه الحالات، يفحص بنك إسرائيل إمكانية تقديم معلومات جزئية، بحسب الظروف. على أي حال إذا رفض بنك إسرائيل تقديم المعلومات، فهو يبرر رفضه.

15.3. في حال اطّلع الشخص على معلومات تخصّه ووجد أنها غير صحيحة أو غير كاملة أو غير واضحة أو غير محدّثة، فيمكنه التوجّه لمفوض حماية الخصوصية في بنك إسرائيل بطلب لتصحيح المعلومات أو حذفها. ويقوم بنك إسرائيل بإجراء التغييرات اللازمة وفقاً للطلب.

16. في حالات معينة، يمكن لبنك إسرائيل أن يحوّل معلومات اقتصادية لأطراف خارجية (مثل أكاديميين وباحثين خارجيين ومكاتب ائتمان كما هي معرّفة في قانون معطيات الائتمان) والتي تعتمد على معلومات يمكن من خلالها تحديد تفاصيل شخص معيّن. تحويل هذه المعلومات، يلزم خلط المعطيات بطريقة تمنع

<sup>4</sup> Cookie هي سلسلة من الأحرف أو الأرقام التي قد يخزنها موقع الإنترنت على كمبيوتر المستخدم بهدف التحقّق وجمع المعلومات حول تصفّح المستخدم، مثل تفضيلاته.

<sup>5</sup> وفقاً للمادة 59 من قانون معطيات الائتمان، يمكن تحويل المعلومات من مجمع المعطيات فقط وفقاً لتعليمات قانون معطيات الائتمان. ينظّم قانون معطيات الائتمان بصورة محدّدة ممارسة حق المراجعة.

<sup>6</sup> مصادر صلاحية بنك إسرائيل في جمع وإدارة المعلومات متنوعة. على سبيل المثال- المادة 5 (أ) من قانون الخدمات المصرفية لعام 1941، يحوّل المراقب على البنوك، أو ممثلها، "بمطالبة المؤسسات المصرفية وكذلك مديري أو موظفي أو محاسبي المؤسسات المصرفية، بتزويده بالمعلومات والمستندات التي بحوزتهم والمتعلقة بأعمال المؤسسة المصرفية وأي هيئة تقع تحت سيطرتها، أو تمكينه من مراجعة أي مستند كما هو مذكور، نسخه أو تصويره".

<sup>7</sup> مثال على حظر تقديم المعلومات الذي ينص عليه القانون هو تقديم المعلومات التي يتلقاها المراقب على البنوك وفقاً للصلاحية المنصوص عليها في مرسوم الخدمات المصرفية أو قانون الخدمات المصرفية (الترخيص) - المادة 15 (أ) لمرسوم الخدمات المصرفية لعام 1941 تنص على ما يلي: "لا يجوز لأي شخص أن يكشف عن المعلومات المقدمة إليه أو يطلع غيره على المستندات المقدمة إليه بموجب هذا المرسوم أو بموجب قانون الخدمات المصرفية (الترخيص)، لكن يجوز الكشف عن المعلومات إذا رأى المحافظ أن ذلك ضرورياً لغرض الدعاوى الجنائية، أو إذا تم الحصول على المعلومات أو المستندات من مؤسسة مصرفية بموافقتها.

إمكانية الربط بين الشخص والمعلومات المتعلقة به. وإذا لزم الأمر، يتم الاحتفاظ بالقدرة على فك تشفير المعلومات وربطها بشخص معين فقط في بنك إسرائيل.

17. يمكن لبنك إسرائيل أن يحوّل المعلومات الشخصية التي يديرها إلى أطراف ثالثة في حال اقتضى القانون ذلك أو عندما يحتاج ذلك لتحقيق أهدافه وليس هناك أي عائق قانوني بتحويل المعلومات. يتم فحص كل طلب لتحويل المعلومات من قبل لجنة تحويل المعلومات التي عينها بنك إسرائيل بموجب تعليمات المادة 3<sup>8</sup> لأنظمة حماية الخصوصية (شروط الاحتفاظ بالمعلومات وترتيبات تحويل المعلومات ما بين الهيئات العامة)، 1986. يحتفظ بنك إسرائيل بالحق في تحويل المعلومات الشخصية التي يديرها إلى خارج إسرائيل، في الظروف المناسبة ووفقاً لأنظمة حماية الخصوصية (تحويل معلومات إلى قواعد بيانات خارج البلاد)، 2001. ويدور الحديث بالأساس عن: (1) تحويل معلومات لدولة يضمن القانون فيها مستوى حماية معلومات لا يقل عن مستوى الحماية القائم في القانون الإسرائيلي، (2) معلومات هناك موافقة بتحويلها من قبل ذوي الشأن، أو (3) معلومات يلزم القانون الإسرائيلي بتحويلها.

18. يترجم مفوض الخصوصية في بنك إسرائيل هذه السياسة إلى تعليمات عملية يمكن تطبيقها، والتي تكون بالنسبة للهيئات ذات الصلة بمثابة خطوط عريضة لتطبيق السياسة. يحدّد مستوى حماية الخصوصية الذي تعكسه التعليمات نسبةً لمستوى الخطر بانتهاك الخصوصية نتيجة استخدام المعلومات وأنظمة المعلومات. يقوم مفوض حماية الخصوصية في بنك إسرائيل بالعمل المستمر على إدارة المخاطر بهدف تقليصها قدر الإمكان.

19. الأسئلة المتعلقة بالطريقة التي يحتفظ من خلالها بنك إسرائيل بمعلومات تخص الجمهور، وخاصة الشكاوى على المس بالخصوصية في بنك إسرائيل (باستثناء الشكاوى المتعلقة بنظام معطيات الائتمان<sup>8</sup>)، يمكن توجيهها إلى مفوض حماية الخصوصية في بنك إسرائيل. يلتزم بنك إسرائيل بالتحقيق بشكل شامل وسريع وسري في أي شكوى يقدمها أي شخص بشأن خصوصيته وسرية معلوماته الشخصية أو معالجة هذه المعلومات.

يمكن التوجّه لمفوض الخصوصية في بنك إسرائيل بالطرق التالية:

البريد الإلكتروني – [privacy.protection@boi.org.il](mailto:privacy.protection@boi.org.il)

البريد العادي – ص.ب 780، القدس 9100701

<sup>8</sup> وفقاً لتعليمات قانون معطيات الائتمان، فإن صلاحية التحقيق في شكاوى الجمهور ممنوحة لمفوض مشاركة معطيات الائتمان.